الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ١٨
المعقودة يوم الاثنين
٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة

الرئيس: السيد مورفي (ايرلندا)
(نائب الرئيس)

المحتويات

البند ٩٦ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة

(أ) تنفيذ مقررات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية

(ب) التصحر والجفاف

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.2/50/SR.18
8 February 1996
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

95-81850

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

البند ٩٦ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (A/50/25، A/50/171، A/50/182-E/1995/66 و Corr.1، A/50/254-S/1995/501، A/50/366، A/50/371، A/50/400، A/50/407، A/50/425-S/1995/787، A/50/470، A/50/518؛ A/C.2/50/2)

(أ) تنفيذ مقررات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (A/50/3، A/50/74، A/50/74/Add.1، A/50/218، A/50/453، A/50/515)

(ب) التصحر والجفاف (A/50/227-E/1995/99، A/50/347، A/50/516)

١ - السيدة والر - هنتر (مديرة شعبة التنمية المستدامة): عرضت تقرير الأمين العام عن المقترحات بشأن شكل الدورة الاستثنائية التي تعقدها الجمعية العامة في عام ١٩٩٧ من أجل إجراء استعراض وتقييم شاملين لجدول أعمال القرن ٢١ ونطاق هذه الدورة وجوانبها التنفيذية (A/50/453)، وقالت إن ذلك التقرير يحدد السياق العام الذي سيتم فيه إعداد هذه الدورة، ويقدم مقترحات بشأن نطاق المناقشات والجوانب التنظيمية. وقالت في هذا الصدد إن نتائج مداولات الجمعية العامة بشأن خطة للتنمية، والقرارات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته السابقة، بشأن متابعة تنسيق المؤتمرات الرئيسية تكتسي أهمية بالغة.

٢ - وفيما يتعلق بنطاق المناقشات، قالت إن التقرير يبحث أولويات من بينها، الحاجة إلى تحديد العوامل الحاسمة للاستدامة في السنوات القادمة. وأنه ينبغي الاستناد إلى استعراض شامل للتقدم المحرز في تنفيذ التزامات ريو، مع مراعاة النتائج ذات الصلة للمؤتمرات العالمية اللاحقة. وأشارت إلى أن الشواغل والمعوقات والثغرات الرئيسية يجري تحديدها أيضا في إطار ذلك الاستعراض. وقالت إن الهدف هو المحافظة على قوة الدفع السياسية وتحديد الخطوط العريضة للتدابير التي ينبغي أن تتخذها الحكومات، والهيئات الحكومية الدولية والفئات الرئيسية لتحقيق تنمية مستدامة.

٣ - ومضت قائلة إن الجمعية العامة قد ترغب أيضا في دراسة الإطار المؤسسي الذي ينبغي وضعه لمتابعة عملية ريو، مع مراعاة الترتيبات الحالية. وبإمكانها أيضا أن تصدر توجيهات بشأن الأولويات التي ستقررها لجنة التنمية المستدامة، بالإضافة إلى الجدول الزمني للاستعراض القادم. وأردفت أن تقرير الأمين العام يتضمن أيضا توصيات تتعلق بتقديم الوثائق التي سيجري إعدادها للدورة. ويمكن أن تدرس اللجنة الثانية الاقتراح الداعي إلى وضع تقرير تفصيلي عن عملية التقييم الشامل للتقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، والذي يتضمن توصيات تتعلق بالعمل. أما الحكومات فقد ترغب في تقديم لمحات عن البلدان، بما يتيح استعراض التقدم المحرز على المستوى القطري.

٤ - وفيما يتعلق بالجوانب التنظيمية للدورة، ذكرت أن التقرير يقترح أن تعقد الدورة على امتداد خمسة أيام عمل. وأنه يمكن تنظيمها كبادرة متميزة يتم عقدها قبل دورة الجمعية العامة الثانية والخمسين؛ وبخلاف ذلك، يمكن النظر في إمكانية إدماج عملية الاستعراض المطلوب في دورتها الثانية والخمسين. وفي حال اختير الاقتراح الأول، يقترح الأمين العام عقد الدورة الاستثنائية في النصف الأخير من شهر حزيران/يونيه ١٩٩٧، أو عقب انتهاء دورة لجنة التنمية المستدامة التي ستعقد في العام نفسه. ومن جهة ثانية، قالت إن التقرير يؤكد أن على الجمعية العامة أن تحدد مستوى عاليا للتمثيل، على غرار المستوى الذي تحقق في مؤتمر ريو الذي حضره ١١٨ من رؤساء الدول والحكومات. وأضافت أن الفئات الرئيسية اضطلعت بدور مهم جدا في المؤتمر نفسه، وفي أعمال لجنة التنمية المستدامة. وذكرت أن النظام الداخلي للجمعية العامة لا يسمح مبدئيا بمشاركة ممثلي هذه الفئات في مداولاتها على نحو فعال. ولذا فهو يقترح عدة خيارات تتيح إقامة حوار فعال مع ممثلي هذه الفئات، في سياق الدورة الاستثنائية. وأنهت حديثها قائلة إن التقرير يحدد مختلف وسائل تنظيم العملية التحضيرية. فبإمكان اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة أن تجري، على سبيل المثال، تقييما متعمقا للتقدم المحرز وأن تحدد الاهتمامات الرئيسية والثغرات في تنفيذ الأهداف المحددة.

٥ - السيد ديالو (الأمين التنفيذي للجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في افريقيا): عرض الوثيقتين A/50/74 و A/50/74/Add.1 اللتين تتضمنان تقريري الدورتين السادسة والسابعة اللتين عقدتهما اللجنة الحكومية الدولية في نيويورك، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وفي نيروبي، في آب/أغسطس ١٩٩٥ على التوالي؛ والوثيقة A/50/515 التي تتضمن تقرير الأمين العام بشأن وضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر، الذي يستكمل المعلومات ذات الصلة المقدمة إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين؛ والوثيقة A/50/516 عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١١٥/٤٩ المتعلق بالاحتفال باليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف، التي تعرض للوسائل التي يمكن للأمانة العامة من خلالها مساعدة الدول المعنية في تنظيم احتفالاتها بهذا الحدث، ضمن حدود الموارد المتاحة.

٦ - وأشار الأمين التنفيذي إلى أن ١١٥ دولة أو منظمة تكامل إقليمي وقّعت على اتفاقية مكافحة التصحر، وأن عشر دول صدقت عليها. وأشار إلى أن الاتفاقية ستدخل حيز النفاذ بعد مرور تسعين يوما على إيداع الصك الخمسين للتصديق والقبول والانضمام. واستدرك قائلا إنه قد تم الاضطلاع بالفعل بعدد من الأنشطة المتنوعة في إطار الفترة الانتقالية، ولا سيما ما يتعلق منها بالتنسيق الوطني والاقليمي. ولذا، فقد تم تنظيم أيام وطنية للإعلام والتوعية بمساعدة الأمانة، في ٢٠ بلدا، تستهدف صانعي القرار والجمهور على السواء. وأشار إلى أن ذلك ليس سوى مرحلة أولى؛ فمن جهة، ستستمر عملية إجراء المشاورات على مستوى المجتمعات الأساسية إلى أن تفضي إلى إقامة حوار حقيقي بين الشركاء المعنيين؛ ومن جهة ثانية، إذا أتيحت للأمانة أموال كافية يمكن توسيع نطاقها بحيث يشمل البلدان الافريقية الأخرى المعنية، بالاضافة إلى بلدان أخرى في آسيا وأمريكا اللاتينية أبدت اهتماما كبيرا بهذه العملية.

٧ - وعلى المستوى دون الاقليمي، ضمت الحلقات الدراسية التي عقدت تحت رعاية المنظمات دون الاقليمية الافريقية ممثلين للحكومات من كل منطقة فرعية والبلدان المانحة، بالإضافة إلى المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية، بدعم من الأمانة العامة. وإلى جانب الاجتماعات التي عقدت تحت رعاية اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بمكافحة الجفاف والتنمية، ستتم تنظيم اجتماعات أخرى برعاية اتحاد المغرب العربي والجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي. وأضاف أن من المعتزم إجراء مشاورات لكل من دول الخليج ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٨ - وأشار إلى أن اللجنة الحكومية الدولية شرعت في الأعمال التحضيرية لعقد الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف. وقد أنشئ فريقان عاملان، يكون الأول مسؤولا عن تحديد المنظمة التي ستصبح مقرا للآلية العالمية، وعن تعيين أمانة دائمة، ووضع برنامجها وميزانيتها، فيما يضطلع الثاني بمسؤولية تنظيم التعاون العلمي والتقني (ولا سيما إنشاء لجنة العلم والتكنولوجيا) وبوضع نظام داخلي لمؤتمر الأطراف وبترتيبات نقل المعلومات واستعراض تنفيذ الاتفاقية. وأضاف أن الترتيبات الخاصة بإجراءات التوفيق والتحكيم سيجري استعراضها خلال الدورة الثامنة. ومضى في كلامه قائلا إن تقدما ملموسا قد أحرز في مسائل شديدة الأهمية، بفضل الروح الوفاقية التي أبدتها كافة الوفود. وفيما يتعلق بتعيين أمانة دائمة، أبدت كل من اسبانيا وألمانيا وسويسرا وكينيا رغبتها في استضافة مقرها. أما فيما يتعلق بالجوانب الادارية، فقد طـُلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن الدعم الذي يمكن أن تقدمه المنظمة إلى الأمانة الدائمة.

٩ - وأردف قائلا إن اللجنة الحكومية الدولية ناقشت أيضا مسألة الموارد الخارجة عن الميزانية المخصصة لتمويل أنشطة الأمانة. وأعربت عن قلقها إزاء الحالة المالية، ولا سيما فيما يتعلق بتمويل الصندوق الخاص بالتبرعات المقدمة لتغطية نفقات مشاركة البلدان النامية، وطلبت إلى رئيس اللجنة، أن يقوم، بالتشاور مع الأمانة التنفيذية، بتوجيه أنظار الدول الأعضاء إلى هذه المسألة. وأشار إلى أن الموارد المتاحة تقدر اليوم بحوالي ٠٠٠ ٢٣٠ دولار، معظمها تبرعات مقدمة من اليابان وايرلندا؛ كما تعهد كل من النرويج والسويد وإيطاليا بتقديم تبرعات يصل مجموعها إلى ٠٠٠ ٣٨٠ دولار.

١٠ - وأنهى الأمين التنفيذي كلامه قائلا إنه يدعو بقوة جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية أو لم تصدق عليها، إلى أن تفعل ذلك، كيما تدخل حيز النفاذ بنهاية الربع الأول من عام ١٩٩٦، أي قبل انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

١١ - السيد جوما (الأمين التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي): قال إن الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، الذي عقد في ناساو في نهاية عام ١٩٩٤، شهد انطلاق الأنشطة التي ترمي إلى تنفيذ الاتفاقية. فقد قرر المؤتمر بالفعل إنشاء عدد من الآليات المؤسسية، وحسم عددا من المسائل المالية، ووافق على إنشاء هيئة فرعية استشارية معنية بالعلم وبالتكنولوجيا وأقر برنامج عمل متوسط الأجل للسنوات الثلاث القادمة. كما أوصى بإعلان تاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ يوما دوليا للتنوع البيولوجي.

١٢ - وتحدث عن الموارد والآليات المالية، وقال إن المؤتمر قرر أن يواصل مرفق البيئة العالمية الاضطلاع بدور هيكل مؤسسي مكلف، بصورة مؤقتة، بإدارة آليات التمويل المنشأة عملا بالاتفاقية. وأذن للأمانة بالدخول في مشاورات مع الصندوق بشأن محتوى مذكرة تفاهم سيستعرضها المؤتمر أثناء اجتماعه الثاني، الذي سيعقد في جاكرتا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥؛ وأخيرا طلب إلى الأمانة أن تقدم اليه تقريرا عن الآلية المالية، ودراسة عن إمكانيات توفير موارد مالية غير الموارد التي يتيحها المرفق، وعن وسائل تعبئة هذه الموارد بغرض تعزيز أهداف الاتفاقية. وأشار إلى أن الهيئة الفرعية التي أقر المؤتمر انشاءها، عقدت بالفعل اجتماعها الأول ووضعت مشروع برنامج عمل متوسط الأجل، سيعرض على الاجتماع الثاني للمؤتمر، الذي سيجري خلاله أيضا استعراض لتوصيات الهيئة.

١٣ - وتابع كلامه قائلا إن مؤتمر الأطراف أكد كذلك على ضرورة إقامة روابط بينه وبين الهيئات الأخرى للمساعدة بشكل عاجل على النظر على نحو يتسم بالاتساق في المسائل المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وإنه علق على نحو خاص أهمية كبرى على إقامة علاقات قوية مع لجنة التنمية المستدامة، ولفت اهتمام الجمعية العامة إلى وجود تكامل بين ولاية اللجنة وولايته.

١٤ - وأشار إلى أن ١٣١ بلدا صدق على الاتفاقية حتى اليوم، وإلى أن الأنشطة المضطلع بها على الصعيد القطري تعد أكثر أهمية من حيث عددها ونطاقها. ولذا فإن ٢٠ بلدا أقر، أو سيقر، نصوصا قانونية تتعلق بالوصول إلى الموارد الوراثية؛ ولاحظ أيضا وجود عدد كبير من الإصلاحات المؤسسية التي ترمي إلى رفع مستوى تنسيق الأنشطة في مجال التنوع البيولوجي.

١٥ - واستطرد قائلا إن الأهمية التي تكتسيها الأنشطة الوطنية ستشكل إحدى أهم النقاط التي سيناقشها الاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف، الذي سبقه عقد اجتماعات إقليمية تتعلق بافريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالاضافة إلى البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، واجتماع عالمي عقده فريق الخبراء العامل المفتوح العضوية المخصص للأمن البيولوجي.

١٦ - وأنهى حديثه قائلا إن الأمين التنفيذي يعيد التأكيد على أهمية الاتفاقية بوصفها صكا يشكل أساسا للأنشطة القطرية من أجل وضع نمط إنمائي مستدام.

١٧ - السيد أولمبو (نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة): عرض تقرير مجلس إدارة البرنامج (A/50/25)، بالإضافة إلى كل من الوثيقة A/50/227، التي تتضمن تقرير المدير التنفيذي للبرنامج عن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر؛ و A/50/171، التي تتعلق بتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ و A/50/371 التي تتضمن تقرير مجلس الادارة عن برنامج رصد الأرض.

١٨ - وقال إن المجتمع الدولي، حين اعتمد جدول أعمال القرن ٢١، كان يدرك أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة والسليمة بيئيا لن يكون بالأمر اليسير. وفعلا، فبعد مضي ثلاث سنوات على مؤتمر ريو، لا تزال

المشكلات قائمة، هذا إن لم تكن قد تفاقمت. وقد أدرك مجلس الادارة ضرورة الانتقال من مرحلة التفكير إلى مرحلة تحديد التوجهات الرئيسية وإيلاء الاعتبار للمسائل التي تثيرها خطة للسلام وخطة للتنمية، وقرر في دورته الثامنة عشرة تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه هيئة مركزية معنية بمسائل البيئة داخل منظومة الأمم المتحدة.

١٩ - ومضى قائلا إن المجلس قرر في جملة أمور، أن يعكف برنامج الأمم المتحدة للبيئة على دراسة ومعالجة المسائل الأساسية المتصلة بالبيئة وتشجيع التعاون الدولي، وإيلاء مكانة أكبر لتقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية وللبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية (ولا سيما من خلال وضع استراتيجيات اقليمية) والتشجيع على صياغة القانون الدولي البيئي. وأشار إلى أن المجلس أذن في هذا الصدد للمدير التنفيذي بأن يعمل، بالتنسيق مع منظمة الأغذية والزراعة، على إنشاء لجنة تفاوض حكومية دولية تتلخص ولايتها في وضع صك دولي ملزم من الناحية القانونية، يكفل تطبيق إجراء الموافقة المسبقة فيما يخص بعض المواد الكيميائية الخطرة المتداولة في التجارة العالمية. كما وافق مجلس الادارة أخيرا على اعتماد نهج متكامل لوضع وتنفيذ البرامج، يقوم على أربعة محاور: ادارة الموارد الطبيعية واستخدامها على نحو مستدام، وأنماط الانتاج والاستهلاك القابلة للادامة، والصحة والبيئة، وعولمة المسائل المتعلقة بالبيئة. وأشار إلى أن هذا النهج سيتيح معالجة أفضل للمسائل التي أثيرت في إطار مؤتمرات الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت مؤخرا.

٢٠ - وأضاف أن مجلس الإدارة حدد شكل العلاقات بين برنامج الأمم المتحدة من جهة ولجنة التنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسائر الأجهزة والهيئات التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، من جهة ثانية. فلئن صح أن أهداف التنمية المستدامة وحماية البيئة لا يمكن بلوغها ما لم تكن مدمجة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية لسياسات التنمية، فهناك خطر يتمثل في ظهور نوع من المنافسة بين مختلف الشركاء في التنمية. وأضاف أن لجنة التنمية المستدامة هي الهيئة التي يجري فيها تقرير التوجهات الكبرى وخطوط العمل العريضة التي ينبغي اتباعها لتنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وقال إن على برنامج الأمم المتحدة للبيئة، السعي إلى التوعية بالجانب البيئي للمسألة، من خلال إتاحة المعلومات العلمية والتقنية الضرورية، وتقديم رأي موثوق في هذه المجالات. وأضاف أن برنامج عمله يتيح الفرصة لإيجاد حلول متكاملة للمشاكل المطروحة في إطار لجنة التنمية المستدامة. وتابع حديثه قائلا إن مجلس الإدارة، من خلال موافقته على إنشاء فريق التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بالبيئة، وعلى وثيقة التوجيه البيئي، قد أبرز الدور المركزي التي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال تنسيق الأنشطة البيئية.

٢١ - وأردف أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة أبرم اتفاقي شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يتعلق أحدهما بمكافحة التصحر، والآخر بتبادل المعلومات المتصلة بالبيئة والتنمية في البلدان النامية. وأن ثمة اتفاق ثالث قيد الدرس، يتعلق بتعزيز القدرات. وأشار إلى أن هذه الاتفاقات تتيح لكل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مضافرة جهودهما، بحيث يضطلع برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي بمسؤولية التعاون التقني على المستوى القطري، فيما يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معارفه المتخصصة في مجال البيئة.

٢٢ - واستطرد قائلا إن البرنامجين يعملان معا على مكافحة التصحر، على أساس الاستفادة من المزايا المقارنة التي يتمتع بها كل منهما. وإن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي اضطلع بدور كبير في المفاوضات التي تمخضت عن اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، يعتزم إيلاء المزيد من الأهمية إلى الجانب الاجتماعي للمسألة. وقال إنه يأمل أن يختار مؤتمر الأطراف نيروبي مقرا لأمانة الاتفاقية.

٢٣ - وقال إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يملك بالفعل خبرة واسعة في مجال استضافة مؤتمرات وأمانات مختلف الاتفاقات، التي يضع تحت تصرفها خدمات ومرافق المؤتمرات العائدة له. ولذا، فقد استضاف أمانة برنامج رصد الأرض، ويشارك في رعاية عدد من الأنشطة على الصعيد العالمي. كما أنه عمل على زيادة فعالية خطة مؤتمراته من خلال تنظيم عقدها على نحو متتابع.

٢٤ - وأشار إلى أن مجلس الإدارة وافق على مقترحات المدير التنفيذي التي تدعو إلى إضفاء المزيد من الشفافية على عمل البرنامج وتحسين التنظيم والدعم الإداري فيه. وطلب إلى المدير التنفيذي أن يقترح مجموعة من الخيارات المتعلقة بتحسين كفاءة هياكل إدارة البرنامج، لاستعراضها في دورته التاسعة عشرة.

٢٥ - وتحدث عن برنامج العمل المتكامل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، وقال إنه وثيقة توافقية جاءت ثمرة مشاورات مكثفة أجريت مع الحكومات ومع مختلف الشركاء، وأنها تشدد على علاقات الترابط بين القوى الاجتماعية والاقتصادية، وبين البيئة ونوعية الحياة. وأردف قائلا إنه تم إعداد خطط تفصيلية لكل برنامج فرعي، تدعو إلى تقوية التعاون بين السلطات الحكومية ومجموعات المستهلكين، ومصارف التنمية الإقليمية، واللجان الإقليمية والمنظمات غير الحكومية. وأشار إلى أنه سيُولى اهتمام خاص للمشاكل التي يتعين على البلدان النامية مواجهتها، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة وبعض الحواضر الضخمة. وأوضح أنه سيجري التركيز على المشاكل التي تطرأ على المستوى العالمي من جراء أنماط الإنتاج والاستهلاك غير القابلة للاستمرار، إذ أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ينبغي أن يسعى إلى توعية الرأي العام، في هذا الشأن. وأعتبر أن برنامج العمل يتيح لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الاستفادة مما لديه من مزايا مقارنة وهي: قدرات تقييم ونقل المعلومات على الصعيدين العالمي والإقليمي، وتجهيز البيانات، وتشغيل الشبكات العالمية والإقليمية المتعلقة بالبيئة وبالموارد الطبيعية.

٢٦ - واستطرد قائلا إنه لا يزال يوجد جانب من عدم اليقين، وتساءل إن كانت الموارد المالية كافية لتنفيذ هذا البرنامج. فميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ لا تتجاوز ٩٠ إلى ١٠٥ مليون دولار، أي ما يقل بمبلغ ٣٠ مليون دولار مما كان مرصودا للفترة السابقة. وقال إن الاتجاه النزولي الذي شاهدته الفترات المالية الثلاث الأخيرة، وعدم وجود صلات بين البرمجة والتمويل كانا مثار قلق ويحملان على الاعتقاد بأن البيئة لا تحظى بنفس القدر من الأهمية الذي تحظى به المسائل الاقتصادية والاجتماعية. وقال إن مجلس الإدارة

وجه من جديد نداء إلى الحكومات لتقديم تبرعاتها إلى مرفق البيئة في وقت يتيح تنفيذ الأنشطة المقررة. فثمة مبدأ ينبغي مراعاته مراعاة صارمة، ألا وهو ضرورة عدم اتخاذ أي قرار بالاضطلاع بأنشطة على الصعيد العالمي، ما لم يصحبه ضمان تمويل مؤكد. واستطرد قائلا إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ملتزم، على الرغم من موارده المحدودة، ببذل قصارى جهده للمساهمة في حل المشاكل التي تطرأ في مجال البيئة.

٢٧ - السيد نيامبي (مدير مكتب مكافحة التصحر والجفاف): عرض تقرير الأمين العام عن البيئة والتنمية المستدامة: التصحر والجفاف (A/50/347)، وأكد أن اتفاقية مكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في افريقيا، تستجيب إلى حد كبير للشواغل المعرب عنها في الفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١، وأنها تشكل إطارا قانونيا من شأنه أن يتيح عكس اتجاه ظاهرة تدهور التربة في هذه البلدان.

٢٨ - وقال إن عملية اعتماد الاتفاقية والتوقيع والتصديق هي ثمرة سنوات عديدة من الجهود، غير أن من الأساسي الآن أن يعبئ المجتمع الدولي جهوده لضمان تنفيذها الفعلي. فالأنشطة المضطلع بها والموارد المستثمرة ليست كافية على نحو واضح، نظرا لجسامة المشكلة. وأشار إلى أن العزوف عن العمل سيلقي بأعباء أكثر ثقلا سيعاني المجتمع الدولي من نتائجها، مثل الحروب الأهلية، والهجرات الواسعة النطاق، والمجاعات، وانعدام الأمن الغذائي، وانحسار التنوع البيولوجي؛ واستنتج أن من الضروري المسارعة لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية التي تكافح التصحر والجفاف.

٢٩ - وتابع حديثه قائلا إن نجاح الاتفاقية سيتوقف فيما يتوقف على تنفيذ استراتيجيات وآليات التمويل المبتكرة التي جرى اعتمادها، وعلى الآلية العالمية قيد الإنشاء. وأضاف أن وضع الآليات التي تكفل إيصال الموارد إلى السكان الأكثر تأثرا، سيحظى بأهمية قصوى، كما سيكون للصناديق الوطنية لمكافحة التصحر دورها الأساسي في هذا المجال.

٣٠ - وأردف قائلا إنه ينبغي إقامة علاقات شراكة فعالة؛ وإن مكتب الأمم المتحدة للمنطقة الساحلية قد بذل جهودا لإقامة أنماط جديدة من التعاون مع منظمة الفاو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، واليونسكو، والبنك الدولي وهيئات أخرى متعددة الأطراف، ولمواصلة تعاونه مع شركائه القدامي، كما نظم مؤخرا مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ونادي السهل جلسة إعلامية بشأن الإجراءات العاجلة التي ينبغي اتخاذها لصالح افريقيا.

٣١ - وأضاف أنه منذ الدورة السابقة التي عقدتها اللجنة الثانية، وعملا بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٤/٩٥، أعيد تنظيم مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل، الذي أصبح الآن الكيان الذي يضطلع، ضمن إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالمسؤولية عن جميع المسائل المتصلة بالتصحر والجفاف. وبات يحمل اليوم اسم مكتب مكافحة التصحر والجفاف.

٣٢ - وتابع كلامه قائلا إن المكتب خصص منذ اعتماد الاتفاقية عدة ملايين من الدولارات لدعم برامج العمل الوطنية، والأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية والأنشطة التي ترمي إلى تعزيز القدرات، والأموال الناتجة عن أرقام التخطيط الإرشادية، والصندوق الاستئماني الذي يديره المكتب، والصناديق الأخرى التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والخاصة بمساهمات المانحين الثنائيين.

٣٣ - وأضاف أن المجتمع الدولي يهتم منذ سبع سنوات بمشكلة التصحر والجفاف. فمنذ سبع سنوات ما برح ٩٠٠ مليون شخص، رازحين تحت وطأة أو تهديد هذه الكارثة ينظرون دعما وتدخلا في هذا المجال، وأشار إلى أنه نظرا لأن الاتفاقية لن تؤت ثمارها في المناطق المتأثرة إلا بعد دخولها حيز النفاذ في عام ١٩٩٧، فلا بد من تعزيز الأنشطة على المستوى المحلي منذ الآن.

٣٤ - السيد الفاريز (الفلبين): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية يحتل موقعا مميزا في مجال التعاون الدولي. وإن مؤتمر ريو شهد نشوء شراكة على نطاق عالمي غايتها تحقيق التنمية المستدامة وتحسين نوعية الحياة للجميع، وأعرب جميع المشاركين فيه عن دعمهم الكامل لتحقيق أهداف جدول أعمال القرن ٢١. وقال إن البلدان النامية وافقت على تحمل ما ألقاه على عاتقها جدول أعمال القرن ٢١ من مسؤوليات جسام، بعد أن تعهد شركاؤها في العالم المتقدم النمو بضمان تقديم الدعم والتنسيق لها. وأشار في هذا الصدد إلى أن مجموعة الـ ٧٧ والصين تعلق أقصى درجات الأهمية على متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية. وقال إنه تحقق بالفعل عدد من النتائج، ذكر منها دخول اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاق الأمم المتحدة الإطاري المتعلقة بتغير المناخ حيز النفاذ، واعتماد اتفاقية مكافحة التصحر، وإعلان بربادوس وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة واعتماد المؤتمر المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال اتفاقا بشأن تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وإعادة تشكيل موارد وهيكل مرفق البيئة العالمية. وأشار إلى أن كل هذه المنجزات لها أهميتها، غير أنها تمس أساسا الجوانب الإجرائية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وأشار إلى أن البلدان النامية تعهدت في ريو بحماية البيئة بعدما أكدت البلدان المتقدمة النمو أنها ستقدم لها المساعدة؛ غير أن الحماس الذي لازم العملية التحضيرية ما لبث أن فتر وتعرقل تنفيذ الأنشطة المقررة بسبب نقص الموارد والارتفاع الباهظ لتكاليف التقنيات. ولم تتحقق بعد الالتزامات المعقودة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيات السليمة بيئيا وفقا لشروط تساهلية. وأضاف أنه لا بد من مساعدة البلدان النامية على المشاركة في مكافحة تدهور البيئة.

٣٥ - واسترسل في حديثه قائلا إن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية اعتمد نهجا متكاملا إزاء التنمية والبيئة. وأشار إلى أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على الفقر من المسائل التي تحتل الأولوية لدى البلدان النامية. وأشار إلى أن هذه الأهداف يمكن بلوغها من خلال إتاحة موارد مالية جديدة لتلك الدول وزيادة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة لها، وفتح الأسواق أمام بضائعها وتسوية مشاكل المديونية. ولاحظ أن هناك تراجعا في تدفق المساعدات الإنمائية الرسمية، مما يهدد تحقيق أهداف جدول أعمال القرن ٢١. وأضاف أن مما يؤسف له إخضاع البلدان النامية لممارسات تقييدية في المجالات التجارية

والاستثمارية، في الوقت الذي لم تتحقق فيه التزامات ريو المتعلقة بالموارد والتجارة ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا.

٣٦ - وأضاف أنه يجب إيلاء اهتمام أكبر لمداولات لجنة التنمية المستدامة لأنها هي التي تتولى متابعة توصيات مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية وتحديد التوجهات الكبرى للسياسات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية في مجال التنمية المستدامة.

٣٧ - ومضى قائلا إن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقرر عقدها في عام ١٩٩٧ ستشكل فرصة لاستعراض وتقييم نتائج جدول أعمال القرن ٢١ وتحديد جوانب النجاح والفشل. وأكد على ضرورة تكريس الدورة الخامسة للجنة التنمية المستدامة للتحضير لتلك الدورة، وأشار إلى أن الفقرات ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ من الوثيقة A/50/453 تذكر عددا من الوثائق التي ينبغي إعدادها لهذا الغرض.

٣٨ - وأشار إلى أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يضطلع بدور مركزي ضمن إطار منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالبيئة. وأضاف أن زيادة التنسيق مع لجنة التنمية سيؤدي إلى زيادة فعالية أعمال الهيئتين. وأضاف أن قرارات مجلس إدارة البرنامج من شأنها أيضا أن تسهم في تحقيق تنسيق أفضل لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. واستطرد قائلا إن الانخفاض المستمر في المساهمات المقدمة إلى البرنامج مدعاة للقلق على الرغم من تنامي المسؤوليات التي يسندها اليه جدول أعمال القرن ٢١.

٣٩ - وأردف قائلا إنه ينبغي تيسير وصول البلدان النامية إلى التكنولوجيا الحيوية، كيما تتمكن من تنفيذ القرارات ذات الصلة باتفاقية التنوع البيولوجي. كما ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تعتمد نهجا أكثر إيجابية إزائها، بغرض التوزيع العادل للفوائد المتأتية من استغلال الموارد الحيوية.

٤٠ - وأنهى حديثه قائلا إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تدعوان إلى التوقيع والتصديق على اتفاقية مكافحة التصحر، وتطلبان إلى المجتمع الدولي توفير ما يلزم من موارد ودعم لوضعها حيز التنفيذ.

٤١ - السيد أغيري دي كارسير (اسبانيا): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي، فقال إن تقدما هاما قد أحرز في مجال البيئة والتنمية المستدامة خلال السنة الماضية. وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي يرحب بذلك وإنه سيواصل تعزيز التعاون في هذا القطاع.

٤٢ - وأضاف أن استعراض وتقييم جدول أعمال القرن ٢١ الذي سيجري عام ١٩٩٧ سيتيح إعادة تأكيد التزامات ريو وإعطاء زخم جديد للتنمية المستدامة. وأشار إلى أن هذه الدورة الاستثنائية المقرر عقدها لتلك الغاية ينبغي أن تعمل على صياغة إعلان سياسي يجري التفاوض بشأنه، ويحدد التدابير التي ينبغي اتخاذها والأولويات من أجل تعزيز التنمية المستدامة. كما ينبغي في تلك الدورة بحث عدد من المسائل

المؤسسية الخاصة ببرنامج عمل لجنة التنمية المستدامة، لكن من دون إيلائها اهتماما مفرطا، ومن الممكن أن يتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذلك الأمر.

٤٣ - وأشار إلى أن تقرير الأمين العام المتعلق بهذه المسألة حدد الإطار والجوانب الأساسية المتعلقة بتنظيم الدورة، وترك بحث المسائل الموضوعية إلى مرحلة لاحقة. وقال إنه ينبغي في هذا السياق الاستفادة من الأعمال التحضيرية التي قامت بها لجنة التنمية المستدامة في الدورات التي ستعقدها في عام ١٩٩٦. ومن المستصوب تحديد مستوى تمثيل سياسي رفيع، وتنظيم الدورة بوصفها مناسبة متميزة؛ وأضاف أن مشاركة المنظمات غير الحكومية والفئات الرئيسية الأخرى من شأنها أن تساهم أيضا في نجاحها.

٤٤ - وزاد على ذلك أن نجاح الدورة الثامنة عشرة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة يعكس توافقا واسعا في الآراء من أجل تعزيز الدور الذي يؤديه البرنامج في مجال البيئة داخل إطار منظومة الأمم المتحدة. وأشار إلى أن من شأن تحديد أولويات برنامج عمله وتنقيح هياكل اتخاذ القرارات أن يساعد على تحسين كفاءة الأنشطة التي يضطلع بها. وأعرب عن سروره لأن المجلس أكد مجددا أهمية الدعم الذي ينبغي تقديمه إلى لجنة التنمية المستدامة.

٤٥ - واسترسل يقول إن الاتحاد الأوروبي يرحب مع الارتياح بنتائج الدورة الثالثة التي عقدتها لجنة التنمية المستدامة، ولا سيما إنشاء اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالغابات، التي وضعت برنامج عمل يجري تنفيذه من الآن ولغاية عام ١٩٩٧. وأعقب ذلك بقوله إن من المفيد أن تنظم المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أنشطتها بالتعاون مع أعمال اللجنة.

٤٦ - وذكر أن الاتحاد الأوربي يؤكد من جديد رغبته في المشاركة الفعالة في الأنشطة التحضيرية للدورة التي ستعقدها اللجنة في عام ١٩٩٦ لبحث المسائل المتصلة بالغلاف الجوي والمحيطات. وأعرب عن أمله في هذا السياق، في أن يتخذ المؤتمر السابع لأطراف بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون، الذي سينعقد في فيينا في نهاية العام الجاري، قرارات من شأنها أن تساهم في منع استنفاد طبقة الأوزون من الاستراتوسفير. كما أعرب عن أمله في أن يحظى برنامج العمل العالمي لمكافحة التلوث البحري من منشأ بري، الذي سيقره المؤتمر الحكومي الدولي المنعقد في واشنطن، بدعم واسع وأن يجري تنفيذه في أقرب وقت ممكن.

٤٧ - وزاد على ذلك أن توقيع أكثر من ١٠٠ بلد على اتفاقية مكافحة التصحر يؤكد الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لهذه المسألة. وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي يؤيد دخول الاتفاقية حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن، وأن الدول الأعضاء في الاتحاد عاكفة على إنجاز الإجراءات الداخلية الضرورية قبل التصديق عليها.

٤٨ - ومضى يقول إن دراسة لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر، للتقارير المتعلقة بالإجراءات المتخذة أو المزمع اتخاذها لصالح أفريقيا، يدل على عزم مختلف الحكومات والمنظمات على تقديم المساعدة إلى البلدان المتضررة. وأضاف أن الترتيبات المتعلقة بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وآسيا وبلدان جنوبي البحر الأبيض المتوسط تعد مشجعة أيضا.

٤٩ - وأنهى بيانه قائلا إن الاتحاد الأوروبي يؤكد من جديد تمسكه بتنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي تنفيذا كاملا، وإنه سيبذل كل ما في وسعه للمساهمة في إنجاح الاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف المزمع عقده في إندونيسيا. وإنه سيشارك أيضا في المناقشات بشأن سلامة شروط نقل وتفريغ واستعمال الكائنات الحية المعدلة بالتكنولوجيا الإحيائية.

٥٠ - السيد ساماراسينغي (سري لانكا): قال إن بلده مصمم على تحقيق التنمية المستدامة في إطار الترتيبات المتعلقة بتخفيف حدة الفقر، من خلال اعتماد استراتيجية تضمن تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز العدالة الاجتماعية مع حماية البيئة. وأشار إلى أن سري لانكا تؤيد الإجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي لهذا الغرض، ولا سيما الجهود المبذولة في سبيل تنفيذ بنود جدول أعمال القرن ٢١.

٥١ - وأوضح أن بلده أنشأ عدة آليات مؤسسية ترمي إلى تنفيذ البرامج التي أقرها مؤتمر ريو، بغية حماية البيئة وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وأعقب ذلك بقوله إن وزارة البيئة التي أنشئت عام ١٩٩٠ جرى تعزيزها وباتت تعمل الآن بوصفها هيئة من هيئات اتخاذ القرار؛ وأنها أنشأت عددا من الخلايا المكلفة بمراقبة مختلف البرامج، ومن ضمنها وحدة خاصة بجدول أعمال القرن ٢١.

٥٢ - وذكر أنه لا يزال هناك العديد من العقبات التي ينبغي تذليلها على الرغم من توافق الآراء الذي تم في ريو بشأن ضرورة القيام بنشاط على المستوى العالمي. وأضاف أن الذي أعاق تحقيق التقدم في البلدان المتقدمة النمو، هو انعدام الإرادة السياسية وعدم كفاية الموارد في البلدان النامية، إضافة إلى عجز هذه البلدان عن الحصول، من مصادر خارجية، على الموارد الضرورية لاقتناء التكنولوجيات الملائمة.

٥٣ - ولاحظ أن هناك تسارعا في وتيرة عمليات التكامل الاقتصادي مع إنشاء تجمعات تجارية إقليمية وتشجيع قيام نظام للتجارة الحرة، من جانب منظمة التجارة العالمية، غير أن الفجوة ما برحت تتسع بين الشمال والجنوب، كما يستدل من التفاوت بينهما في الانتفاع بالموارد الطبيعية. وذكر أن البلدان الصناعية تبدد الموارد، في حين تتعرض البلدان النامية ذات الكثافة السكانية لضغوط قوية على مواردها المحدودة، مما يهدد النظم البيئية العالمية.

٥٤ - وأتبع ذلك بقوله ان البلدان النامية تبادر إلى انتهاج سياسات موجهة نحو اقتصاد السوق، بغية رفع معدلات التنمية؛ ونتيجة لذلك احتدمت المنافسة، إذ أن الدول التي تطبق إصلاحات هيكلية عاجلة هي المستفيدة الرئيسية من الازدهار الاقتصادي، إلى جانب الدول التي تنعم باستقرار سياسي نسبي. واستدرك

يقول إن بلداناً عديدة في العالم الثالث لا تزال تصطدم بصعوبات اقتصادية خطيرة. وتساءل عما إذا كان يمكن أن يتاح للبلدان النامية، والحالة هذه، اختيار المشاريع على أساس تقارير التقييم البيئي. وأضاف أنه يلاحظ أن المسائل البيئية تستحوذ في فترات الازدهار الاقتصادي على اهتمام أكبر مما هو عليه في الفترات الصعبة؛ وأكد على ضرورة مساعدة البلدان النامية على إدخال إصلاحات هيكلية تتيح لها المحافظة على مزاياها التنافسية وحيازة التكنولوجيات السليمة بيئيا، إذا ما كانت هناك رغبة في تشجيع التجارة الحرة.

٥٥ - ومن جهة ثانية، قال إن على البرلمانيين بإدخال إصلاحات تشريعية ترمي إلى وضع بعض المعايير المتعلقة باستخدام التكنولوجيات السليمة بيئيا، وإلى منع التقنيات الملوثة. وأضاف أن في وسع هؤلاء أيضا السهر على إنفاذ الاتفاقات البيئية الدولية السارية على النحو الملائم، فكثيرا ما تسارع بلدانهم إلى التوقيع عليها دون سن التشريعات الكفيلة بإنفاذها.

٥٦ - وأشار إلى أهمية إشراك السكان في تنفيذ البرامج الموضوعة في إطار برنامج عمل القرن ٢١. وذكر أن إعداد الخطة الوطنية لحماية البيئة أثار اهتماما واسع النطاق في أوساط الجمهور. وأن ترتيبات اتخذت من شأنها أن تتيح للجمهور إسماع صوته قبل الشروع في مشاريع التنمية الرئيسية. وأعرب عن سروره لمشاركة المنظمات غير الحكومية في المناقشات بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٥٧ - وختم كلامه قائلا ان سري لانكا تولي اهتماما كبيرا لادارة الموارد إدارة رشيدة على المستوى المحلي، ولتنفيذ الإجراءات في هذا المجال على المستوى العالمي. ولابد من اعتماد استراتيجية عالمية وإجراء استعراض دائم، بغية إزالة العقبات الأساسية التي تعترض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وأعرب عن أمله في هذا الصدد في أن تشكل الدورة الاستثنائية لعام ١٩٩٧ مرحلة هامة نحو تنفيذ الالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي على نفسه في مؤتمر ريو.

٥٨ - السيدة أولـّوا (إكوادور): تحدثت باسم مجموعة ريو، فقالت إن مشكلة التصحر والجفاف تهدد ٩٠٠ مليون نسمة، خاصة في افريقيا، وكذلك في أمريكا اللاتينية. وذكرت أن هذه الظاهرة تؤدي بصورة خاصة إلى النزوح الداخلي للسكان، وإلى اكتظاظ المدن، وانحسار المساحات القابلة للزراعة، وتفاقم سوء التغذية وارتفاع معدلات وفيات الأطفال. وأكدت ضرورة العمل على تنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر ومرفقاتها تنفيذا شاملا. وتطرقت في هذا الصدد إلى المبادرات الإقليمية فقالت انها يجب أن تحظى بمساعدة مالية وتقنية من المجتمع الدولي. وذكرت أن مجموعة ريو تعتزم تنظيم اجتماع إقليمي برعاية لجنة التفاوض الحكومية الدولية، لتدارس مشاكل الجفاف والتصحر الخاصة بالمنطقة.

٥٩ - وتحدثت عن التنوع البيولوجي، فقالت ان مجموعة ريو نظمت مؤخرا الاجتماع السابع لوزراء البيئة لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في هافانا، وكذلك الاجتماع الإقليمي التحضيري للاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في بوينس آيرس. وذكرت أن المجموعة تدعو مؤتمر

الأطراف إلى إدماج الإعلانات التي اعتمدها كل من هذين الاجتماعين في أعماله، ولا سيما فيما يتعلق بأهمية الموارد المالية. وأكدت ضرورة التشديد على حق الدول في إدارة مواردها الحيوية الخاصة، وعلى استخدام هذه الموارد على نحو رشيد والتوزيع العادل للفوائد المتأتية من استغلالها، ولا سيما من الموارد الوراثية. وذكرت أنه يجب التأكيد في هذا الصدد على أن مسألة الوصول إلى الموارد الوراثية تقع ضمن إطار صلاحية الدول.

٦٠ - وأنهت كلامها قائلة انه ينبغي بدء مفاوضات ترمي إلى وضع بروتوكول يتعلق بالأمن البيولوجي، يتيح مراقبة الأنشطة المتصلة بالتكنولوجيات الإحيائية، وإدخال كائنات حية تعرضت لمعالجات وراثية في المحيط الطبيعي، والنظم المعتمدة في هذا المجال، دون إعاقة عمليات نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. وأردفت قائلة إن على الدول الأطراف في الاتفاقية أن تبدي رأيها في الاعتراف بحقوق الملكية الفكرية وحقوق الملكية الزراعية. وأخيرا قالت إن تحديد البلدان النامية التي ترغب في تحمل التزامات مماثلة للالتزامات التي تضطلع بها البلدان المتقدمة النمو، الأطراف في الاتفاقية، يجب أن يتم بموافقة تلك البلدان، عملا بأحكام الفقرة ٢ من المادة ٢٠ من الاتفاقية.

٦١ - السيد رونبرغ (جزر مارشال): أشار إلى أن ترتيبات عديدة قد اتخذت بغرض تنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمر ريو، وشدد على ضرورة التعجيل بتنفيذها بغية إظهار أهمية التغييرات الأساسية التي ينبغي إدخالها. وتكلم عن منظومة الأمم المتحدة، فذكر أنها قامت بتسوية عدد من المشاكل الإدارية؛ ولذا فقد أنشئ فريق للدول الجزرية الصغيرة في إطار إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، وشدد على الحرص على ألا تحد قيود الميزانية من أنشطته. ومن جهة ثانية، أشار إلى ضرورة التسليم بأن من المنطقي، بالنسبة لعدد كبير من البلدان الصغيرة، أن تطبق أجزاء معينة من البرامج المتفق عليها على مستوى إقليمي. وأضاف قائلا ان البلدان الجزرية التي تقع في منطقة المحيط الهادئ، على سبيل المثال، أقامت تعاونا إقليميا بشأن معظم المسائل المتصلة بالبيئة. وذكر أن العمل قد بدأ في برنامجين إقليميين يتعلقان بالتنوع الحيوي وبالتغييرات المناخية.

٦٢ - وعرض للترتيبات العملية المتعلقة بدورة الاستعراض التي ستعقد عام ١٩٩٧، فقال إن من المستصوب وضع تنفيذ برنامج عمل بربادوس من ضمن المسائل التي يحظى استعراضها بالأولوية. وفيما يتعلق بالإطار المؤسسي الذي ينبغي إقامته، أكد ضرورة استخدام الآليات القائمة بقدر الإمكان، مع تعزيز التنسيق بإدارة لجنة التنمية المستدامة. واستدرك قائلا إنه ينبغي أيضا تقييم حصيلة الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة وبحث سبل زيادة فعاليتها.

٦٣ - وذكر أن ثمة مسألة أخرى تثير قلقه، وهي تتعلق بحجم الوثائق والتقارير التي سيجري إعدادها في هذا الموضوع. وقال إنه ينبغي، في هذا المجال، تبسيط الإجراءات قدر الإمكان وإعداد وثائق يسهل الرجوع اليها.

٦٤ - وأنهى بيانه قائلا إن من الأهمية بمكان أن تواصل منظومة الأمم المتحدة دعم عملية التنمية المستدامة؛ ولاسيما المشاريع المنفذة في الدول النامية الجزرية الصغيرة، وأن يؤكد المجتمع الدولي من جديد تمسكه بمبادئ ريو التي كان قد التزم بتنفيذها.

٦٥ - السيد زميانين (الاتحاد الروسي): قال إن وفده اطّلع باهتمام على تقرير الأمين العام المتعلق بتنظيم الدورة الاستثنائية لعام ١٩٩٧ (A/50/453)، وإنه يوافق على التقييم العام للأنشطة التي اضطلعت بها لجنة التنمية المستدامة، بغية تنفيذ قرارات مؤتمر ريو، ولا سيما الاستنتاج بأن اللجنة قد أفلحت، من وجهة النظر السياسية، في تأمين مستوى مشاركة رفيع، من خلال مشاركة وزراء ومسؤولين كبار في أعمالها، فضلا عن ممثلي الفئات الرئيسية ذات الأنشطة المتصلة بتعزيز التنمية المستدامة.

٦٦ - وأعرب عن سروره لأن اللجنة درست المسائل المتصلة بأنماط الاستهلاك والإنتاج الرشيدة وبوضع مؤشرات للتنمية المستدامة، بالإضافة إلى المشاكل المعقدة التي تخص تمويلها ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا. وأشار إلى أن من البديهي أن توضع هذه المسائل في الاعتبار في أعمال الدورة الاستثنائية، مع العمل من جهة ثانية على ترشيد توزيع الاختصاصات بين مختلف الهيئات الرئيسية التابعة للأمم المتحدة وتعزيز تعاونها في سياق متابعة مؤتمر ريو. ورحب بالتفاهم الذي حدث فيما يتعلق باختصاصات كل من اللجنة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو مدعاة للسرور، وكذلك نتائج استعراض برنامج العمل المقبل، الذي أجراه مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في دورته الثامنة عشرة. وأعرب عن أمله في أن تتيح المزايا المقارنة لكل من اللجنة والبرنامج، والخبرة التي اكتسبها كل منهما دعم التعاون فيما بينهما.

٦٧ - وفيما يتعلق بالقرارات التي اتخذها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة خلال الدورة المذكورة، رحب بصورة خاصة بدراسة مسألة تعزيز الرصد البيئي. وأشار إلى أن التوصيات الخاصة بهذا الموضوع، ولا سيما المتعلقة منها بتعزيز دور منظمة الأمم المتحدة في إطار برنامج رصد الأرض، ينبغي أن يتم دعمها وتنفيذها. وأضاف أنه ينبغي مواصلة دراسة هذه المسألة من جانب هيئات أخرى وفي سياق استعراض الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة.

٦٨ - وفيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية التي ستعقدها الجمعية العامة، قال إنه ينبغي بالفعل أن تشارك لجنة التنمية المستدامة في أعمال الدورة، لاسيما أن اللجنة ستجري في عام ١٩٩٧ استعراضا شاملا للتقدم المحرز في هذا الإطار. وفيما يتعلق بالجوانب التنظيمية للدورة ذكر أن الاتحاد الروسي يؤيد فكرة عرضها بشكل متميز في الدورة الثانية والخمسين. وأشار إلى أن تاريخ عقد الدورة المقترح في التقرير، أي حزيران/يونيه ١٩٩٧ يعد مناسبا من الناحية المبدئية. وأضاف أن من المستصوب إنشاء لجنة تحضيرية مستقلة مكلفة فقط بإعداد الوثيقة الختامية وذلك نظرا للدور الأساسي الذي ستضطلع به لجنة التنمية المستدامة في التحضير للدورة. وأردف قائلا انه ينبغي أن يجري على المستوى الإقليمي استعراض متعمق للمسائل التي ستبحث أثناء الدورة الاستثنائية. وختم كلامه قائلا إن من الضروري

أن يشارك في أعمالها بقدر الإمكان ممثلون للفئات الرئيسية، من منظمات غير حكومية وأوساط علمية وقطاع خاص، وفقا للتوصية الواردة في تقرير الأمين العام.

٦٩ - السيد لوزانو (المكسيك): قال إن من الملاحظ، بعد مرور ثلاث سنوات على مؤتمر ريو، أنه أحرز تقدم ملموس فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقات المبرمة. وأضاف أنه كان للسنة الفائتة أهمية بالغة فيما يتعلق بصياغة الصكوك الخاصة بالبيئة، وزيادة إحكام القواعد القانونية الدولية في هذا المجال. واستدرك قائلا إن المكسيك مقتنعة بضرورة النظر في المسائل البيئية ضمن الإطار الأوسع للتنمية المستدامة، الذي يشمل أيضا النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والسلم والأمن الدوليين. وأعقب ذلك بقوله إنه ما زال يتعين عمل الكثير في هذا المجال. فبعض المبادئ الأساسية لمؤتمر ريو لا تزال غير مطبقة على نحو كامل. وأشار إلى أن حماية البيئة منحت الأولوية على حساب الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

٧٠ - وذكر أن مما يثير القلق بشكل خاص، هو أن يلاحظ المرء أن البعض لا يطبق مبدأ المسؤولية العامة والمتمايزة في الوقت نفسه، وإن بعض البلدان لا يحترم التزاماته. وأشار إلى أن المكسيك تشعر بقلق أيضا إزاء نزعة إنشاء فئات جديدة من الدول، بغرض تكليفها بالتزامات لا تنسجم مع الاتفاقات المتعددة الأطراف التي أبرمت. وأردف قائلا إن عدم وجود قواعد واضحة تحدد مسؤولية الدول في المجال البيئي يشكل مصدرا للمنازعات. فكثيرا ما تكون غاية الأنظمة الوطنية حماية المصالح الاقتصادية للبلد، أكثر من حماية البيئة، كما أنه كثيرا ما تترتب عليها نتائج تتجاوز حدود البلد. وأوضح أن الاتجاه نحو تفسير المبدأ الوقائي على نحو سلبي تثير الانشغال بدورها.

٧١ - وأنهى بيانه قائلا إن المكسيك، من جهتها، وعلى الرغم من الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها، دأبت على التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة على أساس المبدأ الذي يعتبر الاستغلال المرشد للموارد الطبيعية من الشروط الأساسية لمكافحة الفقر، وأن حماية البيئة تقضي بتغيير أنماط الاستهلاك وتطبيق الأنظمة تطبيقا صارما.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥